Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:02
(ديسمبر 2022) ص:28-53

الجامعة والتشغيل في الجزائر بين "الواقع والتحديات والمتطلبات"

The University and Employment in Algeria between "reality, challenges and requirements"

بن زايد ريم[1]*، هاشم أمال[2]

BENZAID Rim [1*] HACHEM Amel [2],

[1]جامعة تلمسان، (الجزائر)، rim_demo83@hotmail.fr

[2] جامعة وهران 2، (الجزائر)، hachemamel1@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/03/14 تاريخ القبول: 2022/12/20 تاريخ النشر:2022/12/31

ملخص:

نهدف من خلال المقال التطرق إلى موضوع الجامعة وسوق الشغل في الجزائر تطوراته، واقعه، وتحدياته، وصولا إلى أهم المتطلبات والتدابير للتنسيق بينهما، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلنا إلى أن الجامعة الجزائرية تشهد تزايدا كبيرا في عدد الطلاب وأصحاب الشهادات العليا بحيث لا يملكون القدر الكافي من المعارف المتعلقة بسوق الشغل، مما ينجر عنه اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق الشغل وبالتالي تفاقم مشكل بطالة خريجي الجامعات، لذلك يتوجب من السلطات وأصحاب القرار اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من ذلك بوضع استراتيجيات هادفة لتحسين البرامج التكونية في الجامعات بما يتوافق مع تطورات ومطالب سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، مخرجات الجامعة، سوق العمل، بطالة خريجي الجامعات، سياسات التشغيل.

Abstract

In this article, we aim to address the issue of higher education and labor market, and this by shedding light on its reality, developments and the challenges. To do this, we use the descriptive analytical approach. The results reveal that although there is a significant number of students from different levels is gratuating Algeria, they are not familiar enough with the reality of the labor market. Therefore, it may create a gap between the higher education and the market requirements, as a result, we recommend take the necessary measures to reduce this by improving training programs, and developing skill-based strategies.

Keywords: Higher Education, University Outcomes, Labor Market, Unemployment of University Graduates, employment policies.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعتبر الجامعة منبر العلم والمعرفة ومصدر هام لإنتاج رأس المال البشري ذو الجودة والكفاءة العلمية، التي بمقدورها المساهمة والعمل في بناء وتنمية المجتمعات الخاصة بها، كما لها الفضل في تعزيز الانتاجية وتحقيق الازدهار في شتى المجالات.

تواجه الجامعة الجزائرية حاليا كباقي الجامعات في الوطن العربي، تحديات جسام ولعل أبرزها هو انعدام التوافق بين مخرجات قطاع التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل، مما أدى إلى انتشار البطالة في أواسط المثقفين ودوي الشهادات العليا، فقد أصبحت تمس أكثر من 28% من إجمالي خريجي الجامعات العربية ككل[1]، وهذا راجع بالأساس إلى العشوائية، وانعدام الخطط والاستراتيجيات الهادفة لتكوين الطلبة والإطارات الجامعية بما يتوافق مع طلب في سوق الشغل، وهذه الأسباب التي أفقدت التعليم العالي ثمرته، وحرمت سوق العمل منها.

ففي وقتنا هذا أصبحنا نعايش فجوة كبيرة قائمة على أرض الواقع بين مخرجات التعليمية وما تقدمه وبين سوق العمل وما يتطلبه من مواصفات ومعايير معينة، فبدلا من أن يكون التعليم هو أداة التي تساعد على اخراج الكفاءات والاطارات التي يتطلبها سوق الشغل، أصبح بمثابة العائق الأكبر أمامه في ايجادها باستمرار، الأمر الذي أصبح يمثل أزمة حقيقية يسعى الجميع لإيجاد حل لها، فوجود هذه الأزمة في دولة من الدول قد يكون كافيا لضياع مجتمعها، وانحرافه عن المسار الصحيح، وخلق العديد من المشكلات التي تحتاج إلى فترات طويلة لحلها.

كل هذا دفعنا إلى طرح الاشكالية التالية: **ما واقع وتحديات الجامعة وسوق الشغل في الجزائر وأهم المتطلبات والسبل اللازمة لتنسيق بينهما؟**

الخطة المتبعة:

- لقد حاولنا الإجابة على التساؤل من خلال وقوفنا على المحطات التالية:

- الجامعة الجزائرية" تطورها، واقعها، والتحديات التي تواجهها".
- تطور وواقع التشغيل في الجزائر.
- أهم المتطلبات للسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل.

2. الجامعة الجزائرية" تطورها، واقعها، والتحديات التي تواجهها"

1.2 التطور التاريخي للجامعة الجزائرية:

يعود ظهور التعليم العالي في الجزائر إلى تا ريخ تأسيس أول جامعة في الجزائر وهي 'جامعة الجزائر 'سنة 1907، وتعتبر هذه الجامعة بمثابة أول جامعة عربية، حيث كانت تسير من قبل المستعمر إلى غاية الستينات، أين استحدثت جامعات أخرى جديدة، ولقد تعززت مكانة هذه الجامعة مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة[2] 1970، حيث كانت تضم جامعة الجزائر أربع كليات :كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، كلية الطب وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ومع إطلاق عملية الإصلاح الكبرى للتعليم العالي في الجزائر سنة 1971 أي بعد إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عرف هذا القطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا وتطورا ملحوظا عما كان عليه سابقا، وهذه أهم المراحل التي عرفها تطور التعليم العالي في الجزائر:

المرحلة الأولى من 1972-2003: لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر إصلاحات كثيرة خلال هذه الفترة، تهدف إلى تنمية هذا القطاع، وإعادة توجيهه وهيكلته بالدرجة الأولى حيث يمكن تشخيص أهم بنود تلك الإصلاحات كما يلي[3]:

- إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي :وتكمن في الثلاثية الآتية: تنويع، تخصص، احترافية.
- إعداد تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة :حيث يتمثل هذا التنظيم في التنظيم حسب السداسيات وفقا للمقاييس المكتسبة وليس على أساس المعدل السنوي.

- تكثيف نماء التعليم العالي بتمكين اكبر ممكن من الشباب لبلوغ المستويات العليا.
- إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية :وتمثلت في الانتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية حيث تخصص كل واحد منها في منهج العلمي موحد ويكمن الهدف الرئيسي من إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للجامعة في إدراج التكنولوجيا.
- تدعيم منظومة التعليم العالي وعقلنتها وذلك وفقا للقانون التوجيهي 99-05 المؤرخ في أفريل 1999 والذي يمثل لحظة فارقة وهامة لتطوير منظمة التعليم العالي، حيث يمثل أيضا خلاصة كل ما استحدث منذ الاستقلال.

المرحلة الثانية من 2004-2013: لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي في الجزائر (النظام الكلاسيكي) خلال الفترة السابقة من الدراسة 1962-2003 عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية، أو التنظيمية للمؤسسات، أو من الناحية البيداغوجية، والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي، خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة، ويمكن عرضها في النقاط التالية[4]:

- الدخول إلى الجامعة يعتمد على التوجيه المركزي.
- يقوم النظام الكلاسيكي على نظام تدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب، مما ينتج عنه نسبة الرسوب كبيرة.
- نظام التقييم الخاص بنظام الكلاسيكي لا يساعد على تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير.
- عروض التكوين التي يحتويها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة.

إن هذه المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي، جعلت الجزائر تطبق النظام الجديد، والهيكلة الجديدة لهذا التعليم سنة 2004، وهو نظام ال.م.د وذلك بغية

تطويره، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية وفيما يلي مختلف مكوناته (أطواره)[5]:

-طور الليسانس: يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية الموزعة على عدد من التخصصات، حيث يتكون هذا الطور من ست (06) سداسيات، تضمن مرحلتين أولاهما في التكوين القاعدي المتعدد التخصصات.

وتتمثل ثانيهما في التكوين المتخصص ويندرج ذلك ضمن غايتين: الغاية الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

-طور الماستر: يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية الموزعة على أربع (04) سداسيات، وهو مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على الشهادة الأكاديمية (شهادة الليسانس) في أي التخصص.

ومن مهام هذا التكوين هو تمكين الطلاب من اكتساب تخصص دقيق في الحقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.

-طور الدكتوراه: وهو الطور أو المرحلة الأخيرة من الدراسة حيث يشمل هذا الطور ست سداسيات ومن مهامه: تحسين مستوى عن طريق البحث، ومن أجل البحث، وتعميق المعارف في تخصص محدد.

2.2 تطور المؤشرات المختلفة المتعلقة بالجامعة في الجزائر:

من خلال هذا سنتطرق إلى تطور مختلف المؤشرات المتعلقة بقطاع التعليم العالي من الهياكل الجامعية، وعدد الطلبة، وعدد المتخرجين، وعدد إطارات التدريس.

أ. تطور هياكل التعليم العالي في الجزائر:

نتاجا للعمليات والمجهودات الطويلة من البناء والتنمية والإصلاح، فبعد مرور تقريبا 60 سنة من المجهودات الفعالة في تنمية هذا القطاع، قدر عدد مؤسسات التعليم العالي ب 111 مؤسسة جامعية عبر كامل التراب الوطني حسب أخر معطيات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2021 منها: 54 جامعة، و9 مركز جامعي، و37 مدرسة وطنية العليا، و11 مدارس عليا للأساتذة.

ب. تطور الطلبة المسجلين التعليم العالي:

يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من المدخلات العملية الانتاجية للقطاع، فقد شهدت الجامعات الجزائرية زيادات كبيرة في عدد الطلاب، وعدد المتخرجين من الجامعة، وهذا من الاستقلال وإلى يومنا، ويرجع بالأساس إلى اتجاه الدولة بعد الاستقلال إلى تكوين اكبر عدد ممكن من الاطارات للمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول رقم 01: تطور الطلبة المسجلين في طور التدرج وما بعد التدرج

السنوات	عدد الطلبة المسجلون	
	التدرج	ما بعد التدرج
1962-1963	2725	156
1969-1970	12243	317
1974-1975	35739	1400
1979-1980	75445	3965
1989-1990	103223	8697
1994-1995	181350	13967
1999-2000	407995	20846
2006-2007	820664	43458
2009-2010	1034313	58975
2010-2011	1077794	60617
2011-2012	1090592	64212
2012-2013	1124434	67671
2013-2014	1119515	70734
2014-2015	1165040	76510
2015-2016	1315744	76961
2016-2017	1356081	76202
2017-2018	1447064	76921

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال المعطيات الاحصائية الخاصة بوزارة التعليم العالي والمتعلقة بتطور عدد الطلبة في طور التدرج وما بعد التدرج، نلاحظ أن عدد الطلاب شهد تزايدا مستمرا من الاستقلال وإلى يومنا هذا.

فبالنسبة للطلبة التدرج، كان يقدر عدد الطلبة سنة 1962 ب 2725 طالب، ليصل إلى 1449106 في الفترة 2019/2018، بزيادة قدرها 1446381طالب، ليتضاعف بذلك العدد ب 530 مرة في مدة زمنية قدرها 57 سنة.

بالإضافة أيضا إلى طلبة ما بعد التدرج فقد قدرت الزيادة ب 81691 طالب من 1962 إلى 2019، وبذلك تضاعف العدد تقريبا ب 500 طالب.

وهذه الزيادة راجعة بالأساس إلى تزايد عدد الناجحين في شهادة البكالوريا التي كانت تقدر ب 28.94% سنة 1964 ليصل إلى 61.17%[6]، إضافة إلى المجهودات الجبارة التي بدلتها الدولة من خلال الاستثمارات في قطاع التعليم العالي طوال مراحل تطوره، حيث انتقلت الميزانية المخصصة للقطاع من 2.43% سنة 1971 ما يعادل 119606000 دج، إلى 6.97% ما يعادل 370596356000 دج سنة 2021 من ميزانية الدولة، مما سمح للقطاع أن يمتلك اليوم 466 إقامة جامعية بسعة 776255 سرير، و560000 مقيم، و563 مطعم جامعي، 1470000 مقعد بيداغوجي، 1546 مخبر بحث[7].

الشكل رقم 01: تطور عدد الطلبة المسجلين في طور التدرج حسب الشعب.

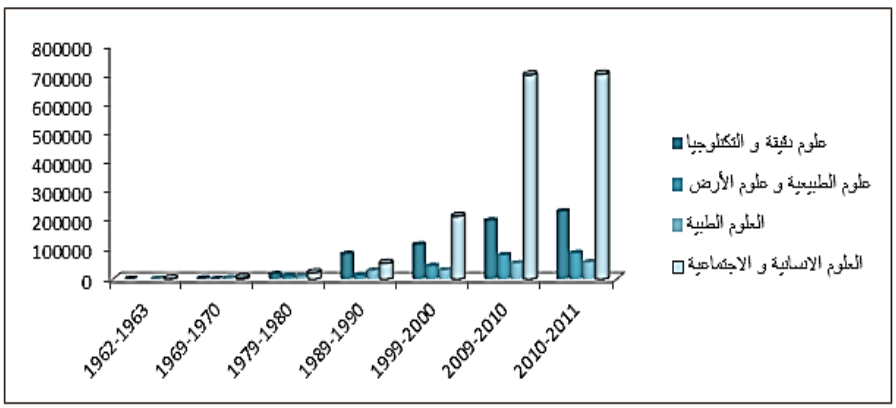

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال الشكل البياني للمعطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتطور الطلبة المسجلين حسب الشعب فنجد أن هناك هيمنة كبيرة للشعب العلوم الاجتماعية والانسانية، ثم

تليها شعبة العلوم الدقيقة والتكنلوجيا ثم علوم الطبيعية وعلم الأرض ثم في الأخير علوم الطبية، وهذا راجع إلى التوجه الكبير للطلبة نحو الشعب الاجتماعية.

ت. تطور الطلبة المتحصلين على شهادة التعليم العالي:

الشكل رقم 02: تطور عدد المتخرجين في طور التدرج في الجزائر من 1962 إلى 2015.

المصدر: تمثيل بياني بالاعتماد على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

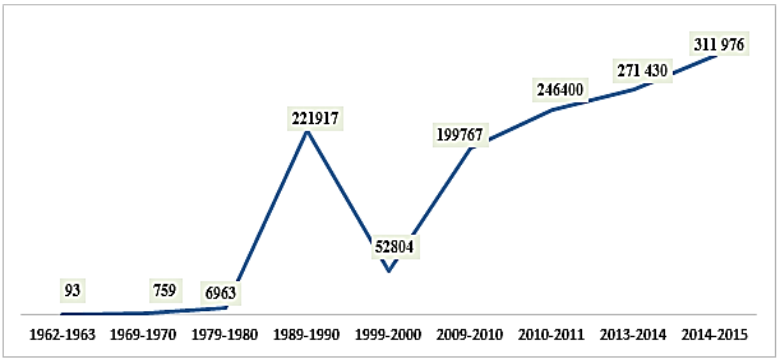

بالنسبة للتطور الطلبة المتحصلين على الشهادات الجامعية، فقد شهدت زيادات معتبرة فقد انتقل عدد للمتخرجين من 1962 إلى 1970 من 93 طالب إلى 759طالب بزيادة قدرها 666 طالب في مدة 8 سنوات، ومن 759 طالب في 1970 إلى 221917 طالب في 1990، بزيادة قدرها 221158 طالب في مدة 20 سنة، وليصل مع 2019 إلى 362983[8] طالب، بزيادة قدرها362224 طالب خلال الفترة الزمنية 1962 إلى 2019 أي مدة 57 سنة، وهذه تعتبر.

أما على صعيد مخرجات قطاع التعليم العالي حسب طور ليسانس والماستر، فقد عرفت تطورا معتبرا، حيث بلغ عدد الطلاب الذين تخرجوا من المؤسسات الجامعية منذ الاستقلال إلى غاية السنة الجامعية 2021/2020، ما يزيد عن 5 ملايين متخرج حامل لشهادة جامعية، وتضاعف عدد المتخرجين ليصل في السنة الجامعية 2021/2020، لأكثر من 400 ألف متخرج، من بينهم أزيد من 225 ألف حامل لشهادة ليسانس وأزيد من 165 ألف لشهادة ماستر[9].

وهذا بفضل تخصيص استثمارات ضخمة واعتمادات مالية معتبرة من أجل التعليم، والتكوين في جميع الأطوار، وهذا بسن تشريعات وقوانين تضمن للمواطنين كافة حقوقهم في تلقي المعرفة من خلال دمقراطية التعليم ومجانيته، لتكوين موارد بشرية مؤهلة، وفائقة المهارات تقود البلاد في مختلف القطاعات.

ث. تطور إطارات التدريس في قطاع التعليم العالي:

من أجل تحقيق تنمية ناجحة في جميع المجالات، لابد من التعليم في المستوى المطلوب، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان التعليم العالي ذو جودة جيدة، وهذا لا يكون إلا على يد أستاذ ذو كفاءة توكل إليه مهمة تكوين الطالب والتحصيل العلمي الجيد له، فهو يعتبر الحجر الأساس في نجاح التعليم العالي أو فشله، لهذا يشترط على أساتذة التعليم العالي أن يكونوا متحصلين على شهادة الماجستير، أو الدكتوراه، ومشاركين في نشاطات البحث العلمي، ويتوج الاستاذ بكفاءة التأهيل وفق المعايير القانونية.

الشكل رقم 03: تطور هيئة التدريس في قطاع التعليم العالي.

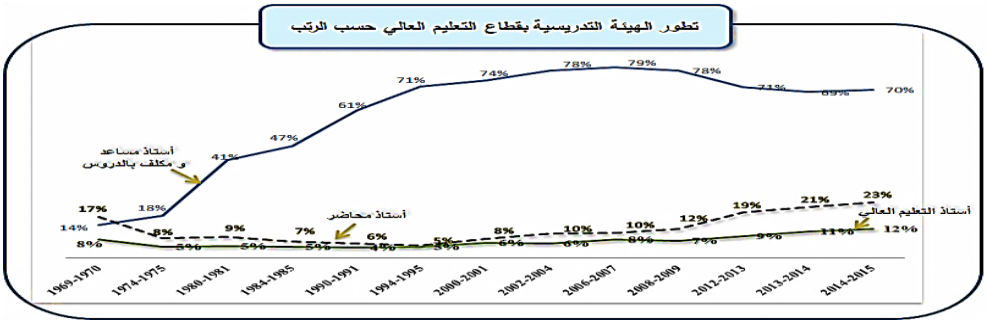

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد شهدت الجامعة الجزائرية نمو هام لإطارات التدريس، ولكن بنسب متفاوتة وهذا حسب الرتب، فبالنسبة للأساتذة التعليم العالي فقد قدرت النسبة في السنوات الاولى للسبعينات ب 7.7%، لتشهد انخفاض ملحوظ حتى فترة التسعينيات، ثم ترتفع مجددا مع بداية 2000، ونفس الشيء بالنسبة للأساتذة المحاضرين.

أما بالنسبة للأساتذة المساعدين فقد شهدت النسبة ارتفاعا ملحوظا من 14% تقريبا في السبعينيات إلى 79% في فترة 2006-2007، وهذا الارتفاع الملحوظ قد يساعد في تحسين نوعية وجودة التعليم العالي، لتشهد النسبة انخفاضا نوعا ما في الفترة 2014-2015 ب 9 نقاط.

إن اتساع في الشبكة الجامعية صاحبها تزايد في هيئة التأطير التي أصبح قوامها سنة 2021 65509 أستاذ باحث ، ليتضاعف بذلك عدد الأساتذة خلال العشرين سنة الأخيرة ب3.5 % منهم 37% أساتذة من المصف العالي (بروفيسور وأستاذ محاضر أ)[10]، وهي نسبة في تطور مستمر بفضل الاجراءات المتخذة، لا سيما في مجال تأهيل المؤسسات الجامعية لضمان التكوين في الطور الثالث، واستحداث مخابر بحث جامعية تستوعب طلبة دكتوراه، المشاركة في برامج التعاون الدولي، إضافة إلى تنظيم دورتين للجنة الوطنية الجامعية المكلفة بدراسة ملات ترقية الأساتذة.

3.2التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

تواجه الجامعة الجزائرية كباقي الجامعات البلدان العربية عدة تحديات في قطاع التعليم العالي أهمها:

-التزايد الكمي في اعداد الطلبة الوافدين إلى الجامعة والمقدر عددهم في الفترة 2018/2017 ب 1447064 طالب[11] مقابل نقص في التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة في الجامعات الجزائرية في نفس الفترة ب 59113 أستاذ أغلبهم في رتبة أستاذ مساعد.

-نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا يفتح المجال أما الابداع مما ينجر عنه تراجع البحث العلمي وتدهوره[12]، مما قد ينجر عنه نقص في تكوين الطلبة وجهلهم عن كيفية توظيف لمعارفهم المكتسبة من الجامعة في مجال الشغل.

- هجرة الكفاءات العلمية بسبب قلة الاهتمام بها وعدم منحها فرصا لإبداع قدراتها وامكاناتها العلمية.
- قلة البحوث العلمية التطبيقية المتخصصة فمعظمها يكون بهدف التخرج ونيل الشهادات مما ينجر عنه تراجع قيمة البحث العلمي.
- النقل الحرفي لمقررات وبرامج المقاييس الخاصة بالدول المتقدمة وعلى رأسها فرنسا في العلوم الاقتصادية والتي لا تتوافق مع مستوى الطالب في البيئة الحالية[13].
- عدم قدرة الجامعة في الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- عدم تبني لبرامج دراسية بما يتوافق مع متطلبات سوق الشغل، وغياب التنسيق بين المؤسسات الجامعية ومؤسسات التشغيل، مما ينتج عنه تفاقم مشكلة بطالة خريجي الجامعات وهنا ينتج عن هذه الأخيرة هدر الطاقات الشبابية وعدم توجهها إلى المهن والوظائف المطلوبة.
- قلة الكفاءات والاطارات ذات قدرة ابتكارية في الجامعة الجزائرية والمخطط التالي يظهر لنا مجمل نقاط الضعف لدى العملية التكوينية لخريجي الجامعات[14].

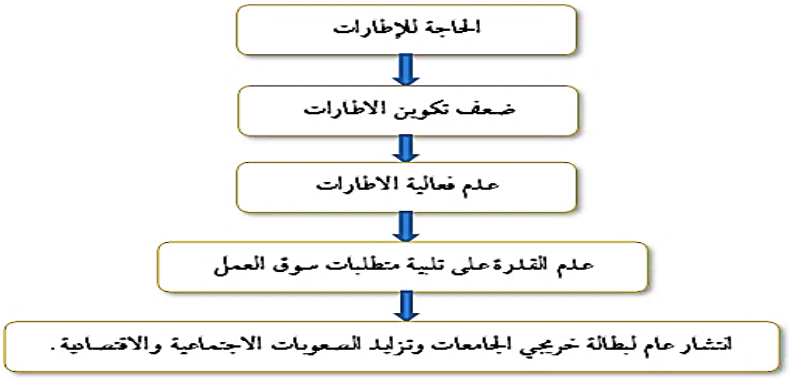

3. تطور وواقع التشغيل في الجزائر

1.3 تطور التشغيل في الجزائر من الاستقلال إلى 2014

لقد مر التشغيل في الجزائر من الاستقلال وإلى يومنا هذا بثلاث مراحل أساسية يمكن استعراضها فيما يلي:

المرحلة الاولى من 1962 إلى 1980:

لقد كان الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة يتبع النظام الاقتصادي الموجه(الاشتراكي)، وقد تبنت الدولة في هذه المرحلة مجموعة من المخططات التنموية الهدف منها بناء الاقتصاد الوطني وتحسين الوضعية العامة للسكان، وقد كانت هذه المرحلة بمثابة الفترة الذهبية للاقتصادي الوطني، فبالنسبة لقطاع التشغيل شهد انتعاشا وتحسنا فحسب المخططات التنموية الممتدة من "1967 إلى 1979" كانت هناك زيادات في مستويات التشغيل يمكن عرضها كالتالي[15]:

- **المخطط الثلاثي" 1967-1969"** لقد تم خلق 48190 منصب شغل جديد، أغلبها كانت موجة للقطاع الفلاحي بمعدل 49،52%، مقارنة بقطاع البناء والأشغال العمومية الذي لا يشمل إلا على 4،62%من مجموع العاملين خلال نفس الفترة.
- **المخطط الرباعي الأول"1970-1973"** لقد عرفت هذه الفترة أيضا زيادات في التوظيف التي قدرت ب 192520منصب شغل، وقد كان القطاع الفلاحي هو القطاع الذي يمثل أعلى نسب التشغيل في هذه الفترة بنسبة مقدرة ب 44% من مجموع مناصب الشغل، مقابل 7،12% لقطاع البناء والأشغال العمومية.
- **المخطط الرباعي الثاني "1974-1977"** عرفت هذه الفترة انخفاضا في معدلات البطالة بفضل تزايد في خلق مناصب الشغل مقارنة بالمخطط الرباعي الأول حيث بلغ عدد مناصب الشغل 357080 منصب شغل بزيادة قدرها164520 منصب شغل جديد، وخلال هذه الفترة عرف قطاع التشغيل تراجعا في نسب التشغيل المقدرة ب

34,2 % من مجموع المناصب، وقد شهد قطاع البناء والخدمات ارتفاعا محسوس بنسبة 56,11% من التشغيل الكلي[16].

المرحلة الثانية من 1980 إلى 1999:

لقد شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة في الاقتصاد الوطني ويمكن عرضها فيما يلي:

- **المخطط الخماسي الأول "1980-1984"** عرف الاقتصاد الوطني توازن أكثر من خلال التركيز على رأس المال، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا متزايدا في مناصب الشغل الذي قدرت ب 845000منصب شغل، وقد شهد التوظيف في القطاع الفلاحي انخفاضا مستمرا وصل إلى 28،14%، أما الصناعة فارتفعت مناصب الشغل بها إلى 13،23% من مجموع التشغيل الكلي[17].

- **المخطط الخماسي الثاني "1985-1989"**لقد عرفت هده الفترة انخفاضا في خلق مناصب شغل جديدة، إذ انخفض التشغيل من 845000 منصب شغل خلال المخطط الخماسي الأول إلى 255000 منصب شغل خلال المخطط الخماسي الثاني، لترتفع بذلك معدلات البطالة إلى 16،86[18]%، وهذا راجع بالأساس إلى الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 التي تراجعت فيها أسعار المحروقات والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بنسبة 98% على عوائد المحروقات، ليدفع بالدولة لتبني مجموعة من الاصلاحات ضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي، الذي خلف أثارا على ميدان الشغل في الجزائر في التسعينيات، حيث تدهورت الاوضاع الخاصة بالتشغيل إثر تطبيق الاصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي)، وقد انخفضت بذلك الاستثمارات في مجال التشغيل وتعطل الجهاز الانتاجي مما نتج عنه تسريح كم كبير من العمال، ليتدهور بذلك الوضع الاقتصادي وترتفع البطالة إلى أقصاها سنة 1998 بنسبة 30[19]%.

المرحلة الثالثة من 2000 وإلى 2014:

بعد انتهاء من فترة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، ومع تحسن النمو الاقتصادي ب6% سنة 2003 بعدما كان منعدم في الفترة (1996/1991)، شرعت الدولة

في تطبيق البرامج تنموية بميزانيات مالية ضخمة، الهدف من ورائها توفير أكبر قدر من فرص العمل لامتصاص البطالة وأهمها:

أولا-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"2001-2004"[20]

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومة في مجالات كبرى. وقسم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج، كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع يتكون من قطاعات فرعية وذلك كالآتي:

-**قطاع الأشغال الكبرى والهياكل الاقتصادية:** خصصت له أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج.

حيث استفاد من مبلغ 210,5 مليار دج عل مدى أربع سنوات أي بنسبة 40,1 ٪، وذلك بهدف تدارك العجز، والتأخر الحاصل في القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة1986، والإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها في فترة التسعينات، والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية العامة.

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية** :خصصت له نسبة 38,8 ٪ من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهذا يدل عل سعي الحكومة لتحقيق التوازن الجهوي ببن مناطق الوطن وتحسين المستوى المعيشي للمواطن في المناطق الريفية.

- **قطاع الفلاحة والصيد البحري** :خصص له مبلغ 65,4 مليار دينار جزائري، أي نسبة 12,4٪ من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وقد استفاد هذا القطاع من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سنة2000.

- **دعم الإصلاحات** :خصص له مبلغ 45 مليار دج أي نسبة 8,6 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج الذي بهدف الى دعم ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والعامة.

ثانيا –البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005–2009[21]":

عبارة عن سياسة مكملة للإنعاش الاقتصادي، يهدف إلى وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والتقليص من ظاهرة البطالة والفقر، خصص له مبلغ4203 مليار دج، وأضيف له برنامجين :الأول بمنطقة الجنوب، والثاني بمناطق الهضاب العليا.

- **تنمية الجنوب** :تم إعداد هذا البرنامج وفقا للتعليمات رئيس الجمهورية في الولايات الآتية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست ورقلة، إليزي، الوادي، وخصص له مبلغ 432 مليار دج، وبضم :تحسين مستوى المعيشة والتنمية الاقتصادية.

- **البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا** :خصص له مبلغ قدره 668 مليار دج يعتبر مثله مثل البرنامج المقرر لولايات الجنوب بأخذ بعين الاعتبار المميزات والخصوصيات الجغرافية، وجاء ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح السكنات المحلية.

ثالثا–سياسات التشغيل ضمن البرنامج الخماسي "2010–2014"[22]:

صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 24 ماي 2010 على برنامج إنفاقي بحجم 21214مليار دج، يمس قطاعات عديدة لأجل تحفيز الطلب الداخلي الكلي، وبالتالي تحسين الطلب على وسائل الإنتاج بما في ذلك اليد العاملة، وتميزت الفترة 2010 –2014 بمواصلة مجهودات التنمية من خلال تنفيذ برنامج الاستثمار العمومي والاستمرار في تنفيذ مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

- **فيما يخص الاستثمار في القطاع الاقتصادي المحدث بمناصب الشغل[23]:**

خصص مبلغ 11648 مليار دج من أجل الاستثمار خلال2010 – 2014وانجاز المشاريع الكبرى الخاصة بالهياكل القاعدية، التي تتطلب يد عاملة مكثفة مثل: انجاز برنامج مليون وحدة سكنية، انهاء (مشروع الطريق السريع) شرق غرب (ووضع جهاز تسيير وصيانة هذا الأخير).

- **فيما يخص ترقية تشغيل الشباب** :خصص مبلغ مالي قدر ب 350 مليار دج، من أجل مرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات والتكوين المهني، وكذا لدعم المؤسسات المصغرة وتمويل أجهزة التشغيل المؤقت.

*إنشاء المؤسسات المصغرة :تم إنشاء 45000 مؤسسة مصغرة سنويا بالنسبة لجهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مما يؤدي إلى توفير 113000منصب شغل مباشر كمعدل سنوي.

*الإدماج المهني :تم إدماج 300.000 عارض عمل مبتدئ كمعدل سنوي، أي مجموع 1500000مدمج.

2.3 تطور خصائص سوق الشغل في الجزائر:

حاولنا هنا الالمام بأهم التطورات المتعلقة بخصائص سوق العمل في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

السكان النشطين في الجزائر:

السكان النشطون هم الأفراد (15) سنة فأكثر المشتغلون، أو العاطلون عن العمل، ويعتبرون داخل قوة العمل. لقد شهد تطور عدد السكان النشطين في الجزائر زيادات كبيرة ، حيث قدر العدد في أول تعداد منجز في الجزائر سنة 1966 ب 2654000 شخص[24] ، ليصل إلى 12730000 شخص سنة 2019[25]، بزيادة قدرها 10076000 شخص مقارنة بسنة 1966.

و هذه الزيادة راجعة إلى مجموعة من العوامل أهما زيادة الفئة النشيطة في الجزائر التي اعمارها محصورة ما بين 15-65 سنة، حيث انتقلت نسبتها من 48% في تعداد 1966 ليصل إلى67% في تعداد 2008[26] ، أما حاليا فهو يصل إلى أكثر من 70%، مما يعني أن احتياطي اليد العاملة في الجزائر لازال كبيرا، وأن عدد الشباب المؤهل للانضمام إلى سوق العمل يزداد سنة تلوى الأخرى.

البطالة في الجزائر:

البطالة في الجزائر كانت هي أيضا نتاج للظروف الاقتصادية التي واجهت الدولة في فترات مختلفة، في السنوات الأولى للاستقلال كانت معدلات البطالة مرتفعة، وهذا راجع إلى الوضعية التي كانت فيها البلاد بعد الاستقلال فقد كانت مختلف القطاعات مشلولة، لينخفض المعدل تدريجيا ابتداء من السبعينيات، وهذا بفضل البرامج التنموية المنتهجة في البلاد وسياسة التصنيع في تلك الفترة التي كان الهدف منها توفير أكبر قدر من مناصب الشغل، ليشهد معدل البطالة ارتفاعا في الثمانينات وهذا راجع إلى الازمة الاقتصادية التي ضربت البلاد في هذه الفترة بانخفاض أسعار المحروقات الذي شل القطاعات الاقتصادية.

و مع مطلع الألفية الثالثة كان لارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي ,الأثر البالغ في تحسين الوضعية الاقتصادية في البلاد وهدا بزيادة وتيرة الاستثمارات, والتي كانت نتيجتها زيادة وتيرة الشغل وانخفاض معدلات البطالة, بحيث وصلت البطالة إلى 10% سنة 2010 بعد أن كانت تبلغ أقصاها 29% سنة 1999، وهدا يعود إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل والتي ركزت أساسا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل، التي أنشأت خصيصا لتحسن وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة التي تفاقمت في العشرية السابقة، كل هدا بفضل البرامج المنتهجة التي كانت حصيلتها استحداث 3 ملايين منصب شغل في الفترة 1999-2004، فقد ارتبط توفير مناصب الشغل ارتباط كبيرا بزيادة النفقات العمومية، فالمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد في الفترة 2001-2004 بقيمة 525 مليار د ج ,تظهر نتائجه أنه تم استحداث 728500 منصب شغل منها 477500 منصب دائم (بنسبة 63%) و 271000 منصب شغل مؤقت (بنسبة 37%)[27]. أما مع 2018 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات قدرت معدل البطالة ب 11,7% بزيادة قدرها 1,7 نقطة عن سنة 2010.

معدل التشغيل في الجزائر:

إن الوجه الأخر لانخفاض معدل البطالة في الجزائر هو تحسن معدل التشغيل الذي انتقل من 30,4% سنة 2003[28] إلى 37,5%سنة 2014، وهذا ما يدل على إدماج البطالين في سوق العمل ضمن مختلف الإجراءات المستحدثة والسياسات التشغيل المعتمدة لذلك، لكن في سنة 2018 شهدت نسبة التشغيل انخفاض نوعا ما إلى 36.8%[29] ما يعادل 0,7 نقاط مقارنة ب 2014.

الجدول رقم 02: توزيع نسب المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية.

2018	2008	1998	1987	
9,7	13,7	20,6	23,6	الفلاحة
13,1	12,5	13,2	15,4	الصناعة
16,2	17,2	12,6	15,5	البناء والأشغال العمومية
61	56,6	53,6	45,5	التجارة والخدمات العمومية
100	100	100	100	المجموع

المصدر: مختلف المعطيات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات.

بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حول توزيع نسب المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية نلاحظ تراجع كبير في نسب المشتغلين في القطاع الأول فقد انتقلت النسبة من 23,6% سنة 1987 إلى 9,7% سنة 2018 بقيمة انخفاض مقدرة ب 14 نقطة ، يمكن ارجاع هذا الانخفاض إلى الذي عرفته البلاد و التوجه إلى سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية الصناعات الغير الفلاحية، بالإضافة إلى فرق المداخيل بين قطاع الفلاحة و مداخيل القطاعات الأخرى التي تجدب معظم العمالة إليها، إضافة إلى قلة الإمكانيات المادية للفلاح التي تؤدي به إلى ترك النشاط الفلاحي، واللجوء إلى الهجرة بحثا عن نشاط أخر.

بينما قطاع التجارة والخدمات العمومية يحتل المرتبة الأولى في استقطاب أكبر عدد من العمال مقارنة بكل القطاعات، رغم أنه قطاع غير إنتاجي فقد انتقلت النسبة من 45,5 % سنة 1987 إلى 61% في سنة 2018 بزيادة قدرها 15,5 نقاط، وهذا راجع إلى عوامل

ترجع أسبابها إلى الديناميكية الاقتصادية المبنية على الاستثمار في القطاع الصناعي يؤثر بالضرورة على قطاع الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الخدمات.

3.3 الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر:

تعاني جل الاقتصاديات في العالم من مشكلة البطالة، والتي باتت تشكل التهديد الرئيسي لاستقرار العديد من المجتمعات، لما يترتب عليها من آثار سلبية تنعكس على جميع المجالات (الاقتصادية، اجتماعية، سياسية.... الخ). والملفت للانتباه أن البطالة لم تعد في أوساط الشباب الغير متعلم أو متوسط الكفاءة بل امتدت إلى ذوي الشهادات الجامعية والكفاءات العليا، وهذه الظاهرة ظهرت في الجزائر مع الثمانينات القرن الماضي وهذا بسبب زيادات المستمرة للخريجين الجامعات وسنستعرض أهم الأسباب والخصائص والتطورات الخاصة بهذه الظاهرة واهم الاجراءات التي قامت بها الدولة للمواجهة أو الحد منها.

خصائص بطالة الجامعيين في الجزائر:

تتميز هذه الظاهرة بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي:

-تمس الفئة المتعلمة من المجتمع التي هي في تزايد مستمر بسبب تزايد عدد الخرجين من الجامعة.

- ضعف الموائمة بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر: فالجامعات لا تزال تستمر في تكديس الاطارات دون معرفة الاحتياجات الحقيقية والتخصصات الدقيقة المطلوبة في سوق العمل بقطاعيه العام والخاص.

-عدم التكافؤ بين خريجي التخصصات المختلفة: حيث كشف مدير التشغيل و الادماج على مستوى وزارة العمل والشغل والضمان الاجتماعي، أن معظم الملفات المتواجدة على مستوى الوكالة كلها ملفات شباب متحصلين على شهادات في التخصصات غير مطلوبة في سوق الشغل كالسيسيولوجيا، الحقوق العلوم السياسية ....إلخ ، وهذا ما يتسبب في بقاء هذه الملفات على مستوى الوكالة للسنوات طويلة دون أن يعثر لهم عن مناصب عمل شاغرة،

بالمقابل يتم الطلب على مناصب شغل في التخصصات العلمية، والاقتصادية، وخاصة بعد انفتاح الجزائر على الاقتصاد الخارجي.

- تمركز عمل الجامعيين في القطاع الغير الرسمي: يتوجه معظم المتخرجين من الجامعة إلى القطاع الغير الرسمي، وهذا بعد الفشل في الحصول على منصب الشغل المناسب، مثل العمل بأجر زهيد ودون مردود، الالتحاق بعمل لا يلائم المستوى التعليمي للشاب، بالإضافة إلى العراقيل التي تواجه المتخرجين (كالجهوية، والمحسوبية، والرشوة)، إضافة إلى هذا يبقى الشاب الجامعي في حيرة بين العمل وتأدية مهام الخدمة الوطنية بالنسبة للذكور، مما يجعله يمارس دائما شغل مؤقت.... إلخ.

تفاوت نسب البطالة بين الجنسين.

تفضيل الأقدمية في العمل على الشهادة.

تناقص الهيمنة الاجتماعية للتعليم حيث أصبح لا ينظر للتعليم على انه رأس مال ثقافي، ومادي، بل أصبح مضيعة للوقت في نظر كثير من أفراد المجتمع[30].

أسباب بطالة الجامعيين في الجزائر:

هناك أسباب ساهمت في تفاقم هذه المشكلة نذكر منها:

أسباب متعلقة بطبيعة التعليم العالي: كما سبق وقلنا ان التعليم العلي في الجزائر لا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية.

أسباب متعلقة بطبيعة العمل المحلي: التي تتمثل فيما يلي

- الانتقاء صعب وتدخل عامل الخبرة.
- ضعف الطلب الخارجي على اليد العاملة الجزائرية مؤهلة.
- عدم توازن اليات العرض والطلب على اليد العاملة المؤهلة في السوق المحلية.
- المهارات المتوفرة للخرجين لا تتوافق مع طبيعة العمل في سوق التشغيل للقطاع العام والخاص.
- مستوى الاتصال بين الجامعات وجهات التوظيف ليست لها أي فعالي.

أسباب متعلقة بالبيئة المحيطة بالجامعة: وتتمثل هذه الاسباب فيما يلي:

- ارتفاع نسبة النمو السكاني وبالخصوص الفئة النشيطة التي اعمارها محصور ما بين 15-64 سنة.
- الزيادة المستمرة على الطلب النظري للتعليم الجامعي دون التطبيقي منه.
- توجه معظم الاطارات إلى التخصصات الاجتماعية من التعليم العالي.

4. أهم المتطلبات للسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

إن رفع تحدي عن المرحلة الحالية يتمثل في البحث عن السبل والآليات لإدماج الموارد البشرية التي تضخها المؤسسات الجامعية سنويا في سوق العمل، حيث أصبح من أهم الأولويات التي تسعى إليها الجزائر، وخاصة مع وجود دفعات جامعية جديدة متتالية في حاجة إلى الادماج في سوق العمل والتي تقدر بحوالي 240.000 متخرج جديد كل سنة[31]، الأمر الذي يعتبر تحديا حقيقيا ينبغي التفكير فيه بجدية في التكفل به، والوصول إلى تقارب بين سوق العمل وخريجي الجامعات، من خلال جعل سياسة التكوين مندمجة مع سوق العمل[32]، وينبغي للدولة أن تركز على مجموعة من المتطلبات في مجال التشغيل ومكافحة البطالة هي:

- بعث الاستثمارات واستحداث المؤسسات وخلق بيئة اقتصادية مناسبة لجلب الاستثمار وتحقيق النمو، وهذا يتطلب جملة من الاجراءات من بينها إصلاح السياسات والمؤسسات وتوفير الحوافز اللازمة، من أجل تحقيق الأفضل للمواطنين، وهذا لن يتحقق دون سياسات محكمة لبعث الاستثمار المنشئ لمؤسسات ديناميكية تخلق الثروة والشغل[33].
- ضرورة رسم سياسة تشغيلية عامة وفق استراتيجية طويله المدى مبنية على قاعدة المعلومات الحقيقية، من شأنه أن يساعد الجهات المعنية بصنع القرار وبوضع برامج وأليات الكفيلة بمعالجة المشكل، وعدم الاكتفاء بالحلول الآنية، كما أنه لابد على الدولة صياغة تشريعات مناسبة لسوق العمل الجزائري، والتي من شأنها أن تساهم في خلق فرص

حقيقية للعمل، وكذلك وضع مجموعة التدابير والأطر التي تضمن مشاركة جميع الفئات التي لها علاقة بموضوع البطالة والتشغيل في عملية صنع القرار التي تمس مصالح هذه الفئة، وخلق مؤسسات تتكفل بمشاكلهم وتدافع عن حقوقهم، هذا لأن المشاركة لها أهمية بالغة في ترشيد السياسة العامة للتشغيل لأنها تساعد على إعطاء شرعية للقرارات المتخذة سواء على مستوى السلطة السياسة أو مستوى اتخاذ القرار[34].

- تحقيق اللامركزية الإدارية وهذا يتطلب تدعيم بصلاحيات كبيرة واستقلالية التسيير والمسؤولية والوسائل البشرية، حتى تسمح للسلطات المحلية بتحريك برامج عملها، فاللامركزية تشكل عاملا أساسيا في اختيار الأولويات، والاستثمارات وتسمح بالاستغلال الفعلي للثروات المحلية والتغطية الكاملة لاحتياجات الشباب المحلية الضرورية، كما أن تعزيز السلطات الوطنية للطاقات التنظيمية والفنية للجماعات المحلية، سوف يساهم في زيادة الفاعلية الاقتصادية للأشغال المحلية، فاللامركزية تعني أيضا تشجيع تحويل مراكز القرارات العامة والخاصة ذات البعد الوطني لصالح وحداتها لإنتاج السلع والخدمات، أو الانجاز على مستوى المحلي بتزويدها بالمهارات البشرية، والثروات المالية المناسبة، كما أن تعزيز اللامركزية بتسيير النشاطات الاقتصادية على المستوى القطاعي يكون بتحمل المسؤولية التامة لأجهزة التسيير مدعمة باستقلالية حقيقية على مستوى وحدات الإنتاج وهذا يساهم بخلق مناصب شغل جديدة.

5. خاتمة

ختاما لما تطرقنا إليه نقول أن الجامعة تعد من أهم القطاعات التي تلعب دور كبير في الاسهام في تكوين اليد العاملة المؤهلة للدخول إلى سوق العمل.

فالجامعة الجزائرية من الاستقلال وإلى يومنا هذا شهدت تطورات كثيرة من حيث السياسات الاصلاحية للقطاع، ومن حيث التزايد الكمي لعدد الطلاب والخريجين الذي يشهد تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، والراجع بالأساس لاهتمام الجامعة الجزائرية بالزيادة الكمية دون النوع، ودون المراعاة لمعايير اقتناء اليد العاملة المؤهلة وذات كفاءة من قبل سوق العمل،

مما أدى إلى اختلال التنسيق بين هذين القطاعيين والوقوع في فجوة كبيرة يزداد حجمها اتساعا من فترة إلى اخرى، مما انجر عنها تفاقم مشكلة البطالة وخاصة في أواسط الخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات العليا، كما لا ننسى أيضا أن سوق العمل في الجزائر لا يتميز باستقرار وثبات فهو خاضع لمختلف التقلبات التي تواجه الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي والمحلي.

لذلك لضمان مستقبل حاملي الشهادات العليا في مجال الشغل وعدم هدر طاقاتهم وكفاءتهم يتطلب منا تظافر الجهود من المخططين إلى المنفذين، من أجل التوصل إلى تنسيق أفضل بين المؤسسات التعليمية وسوق الشغل وهذه بعض المقترحات من أجل ذلك:

- لابد من تبني استراتيجيات وسياسات واضحة ومحددة من أجل تقليص الفجوة بين مخرجات الجامعية ومتطلبات سوق العمل.

- توثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وخاصة ما يتعلق بالمناهج التدريسية لتأهيل الطلاب بما يتوافق مع عالم الشغل من أجل تحسين معارفهم أكثر في هذ المجال.

-استحداث أنواع جديدة من التخصصات في التكوين الجامعي يتماشى مع التطورات الحاصلة في سوق الشغل.

-ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تحقيق التوافق بين الجامعة، ومتطلبات سوق العمل عن طريق إبرام اتفاقيات تعاونية بين مختلف الدول.

-التخطيط المستمر للتحكم في التكوين الجيد للتدفق الطلابي الكبير في مختلف الأطوار، مع التركيز على الجودة الجيدة للتعليم العالي.

6 . الهوامش والمراجع

[1] محمد طالب عبيدات، التعليم وسوق العمل، (2017) https://www.addustour.com/articles تم الاضطلاع عليه يوم 2020/02/17.

[2] سحنون جمال الدين وبالغانمي نبيلة، التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012، مجلة حوليات جامعة .بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15،2014، ص 134.

[3] سحنون جمال الدين بالغانمي نبيلة، مرجع سابق، ص 135.

[4] مونسيب خضرة، نظام ل.م.د وإمكانيات المعرفية، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام23- 24-25-26 .افريل 2012 ، ص51

[5] أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن .خدة-الجزائر-،2007.2008 ، ص56.

[6] الجزائر وان (2021/07/22)، نتائج شهادة البكالوريا على الموقع https://aljazair1.dz/ تم الاضطلاع عليه يوم 2022/06/24.

[7] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2021)، نظام التعليم العالي في الجزائر الوضع الراهن والأفاق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين والبحث العلمي في الوطن العربي 28/27/26 ديسمبر 2021، ص6.

[8] ONS (2021), Algérie en quelques chiffres N° 49 Résultat 2016-2018, p26

[9] حاتم بن كحلول (2021)، وزير التعليم العالي والبحث العلمي يكشف: 5 ملايين طالب تخرجوا من الجامعات الجزائرية منذ الاستقلال، مقال في جريدة النصر منشور في محرك جرايس بتاريخ 2021/10/21 على الموقع https://www.djazairess.com/annasr/286121 تم الاضطلاع عليه يوم 2022/06/24

[10] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2021)، المرجع السابق، ص5.

[11] ONS, Algérie en quelques chiffres résultat 2015-2017 N° 47, Alger, p26.

[12] ناصر الدين قريبي، موائمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر – دراسة استكشافية-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، 2015، ص 155.

[13] عبد الغني كحلة، نحو مشروع موائمة بين عرض حاملي الشهادات الجامعية وطلب سوق العمل في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في فعالية الملتقى الدولي حول" الجامعة والتشغيل، الاستشراف والرهانات ومحك"، المنعقد يوم 2013/06/05، جامعة الدكتور يحي فارس المدية الجزائر، ص13.

[14] سعدو عادل وهارون أسماء (2010)، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية دراسة تحليلية لواقع ل.م.د في الجزائر، ورقة مقدمة للملتقى الوطني المنعقد يوم 20-05-2010، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر.

[15] بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التخطيط من 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ص378.

[16] العائب أبو بكر، دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 16-20.

[17] العائب أبو بكر، المرجع سابق، ص24،25.

[18] كحل الراس ليندة، سياسات التشغيل وسوق العمل خلال الفترة 2000-2010، ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص64.

[19]حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي و الإيواء دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة السانيا وهران، العدد 06، 2010,ص219.

[20]نبيل بوفلاح، دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد12 ، جامعة بسكرة،2012 ، ص ص253 252 .

[21]زكريا مسعودي، سياسة التشغيل وفاعلية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013، ص 12-14.

[22]كحل الراس ليند، مرجع سابق، ص153 .

[23] عمار بهاليل نجاح، البطالة لدى خريجي الجامعة أسبابها، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر علم اجتماع تنظيم وعمل، قسم علم اجتماع، جامعة 8 ماي قالمة، 2018، ص75.

[24] ONS, Enquête emploi auprès des ménages, 2011, Collections Statistiques N° 173, 2012, p6.

[25] ONS, Activité, Emploi & Chômage en Septembre N°879, 2019.

[26] بن زايد ريم، العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني والتنمية في الجزائر، مذكرة الماجستير تخصص ديموغرافيا، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013، ص 49.

[27] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التمهيدي حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية 2004, الجزائر, ديسمبر 2004, ص 120.

[28] سعدية قصاب و د. فاطمة الزهرة عدودي، سياسات التشغيل في الجزائر من 1990 إلى 2014، مجلة معارف، العدد 20، جوان 2016، ص 41.

[29] ONS (2021), Algérie en quelques chiffres N° 49 Résultat 2016-2018, p13.

[30] حسين طلافحة، معضلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2012، ص 5.

[31] Ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie, 50 années au service du développement (1962-2012), p47.

[32] ناصر الدين قريني، نفس المرجع، ص159.

[33] سايح حنان وبوعناني فاطمة الزهراء، سياسة التشغيل في الجزائر، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلسان الجزائر، 2013، ص 60.

[34] حمزة عبد القادر، ترشيد السياسة العامة التشغيلية في الجزائر، ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص180.